



وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings

Conference Proceeding homepage: <http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS>



الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا القادمة عبر النيجر: دراسة في المصادر والمسالك ومحطات المقصد

شريعة كلاع

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

المخلص	الكلمات المفتاحية:
تهدف هذه الدراسة، البحث في موضوع الهجرة غير الشرعية والتدفقات الكبيرة للمهاجرين الأفارقة القادمين نحو الجزائر وليبيا القادمة عبر النيجر، والتي كان مخطط لها أن تكون مناطق عبور نحو الشمال باتجاه أوروبا، وقضي بها الأمر إلى الاستقرار بالجزائر وليبيا، ما خلق تحديات لها ترابطات مع مختلف القضايا الأمنية، وللوقوف على ذلك سيتم في هذه الدراسة تبيان تطور الهجرة الإفريقية الوافدة نحو الجزائر وليبيا عبر النيجر، وعرض مختلف اتجاهات ومسارات حركية الهجرة غير الشرعية نحو هاتين الدولتين من النيجر، وكذا البحث في مختلف الفاعلين المتسببين في التدفقات الكبيرة للمهاجرين والمخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا، وذلك من خلال الاعتماد على المنهجين التاريخي والإحصائي، لتخلص الدراسة إلى أن المناطق الجنوبية في كل من الجزائر وليبيا والتي وفدت إليها الأعداد الكبيرة من المهاجرين، قد خلقت بيئة أمنية جديدة نتيجة التوسع السريع لشبكات تهريب المهاجرين المتمركزة في المناطق الحدودية القريبة من الدول الثلاث، بما انعكس سلبا على كل من الجزائر وليبيا بما يؤدي إلى تغيير النسيج السكاني، كما يمكن استعمالهم كأوراق ضاغطة على الدولتين، في ظل ضغوط المنظمات الدولية ودول الاتحاد الأوروبي، لذلك لا بد من الحث الطرف النيجيري لاتخاذ إجراءات صارمة لوقف التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين عبر أراضيها، والقيام بسن قوانين صارمة، وعدم الرضوخ لأي إملاءات أو ضغوطات من طرف الاتحاد الأوروبي أو من دول غرب إفريقيا.	الهجرة غير الشرعية الجزائر ليبيا المصادر والمسالك والممرات النيجر

Illegal Migration towards Algeria and Libya via Niger: A Study of Sources, Routes, and Destination Stations

Cherifa Klaa

Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, Algeria

Keywords:

Illegal migration
Algeria
Libya
Sources
Routes and corridors
Niger.

ABSTRACT

This study sheds light on the issue of illegal migration and the large flows of African migrants into Algeria and Libya via Niger. Although those migrants considered both Algeria and Libya as transit routes, they ended up settling there, creating various security challenges for the local authorities. To explore this phenomenon, this study outlines the evolution of African migration to Algeria and Libya via Niger, presenting the various trends and trajectories of illegal migration flows towards these two countries from Niger. It also examines the various actors responsible for the large flows of migrants and the risks posed by illegal migration to Algeria and Libya. By relying on historical and statistical approaches, this study concludes that the southern regions of both Algeria and Libya, which have received large numbers of migrants, have created a new security environment as a result of the rapid expansion of migrant smuggling networks concentrated in the border areas near the three countries. This has negatively impacted both Algeria and Libya, leading to a change in the demographic structure. In light of pressure from international organizations and European Union countries, Niger must be urged to take swinging measures to constrain the large influx of illegal migrants from its territory, to enact strict laws, and to not submit to any pressures from the European Union or West African countries.

مقدمة:

*Corresponding author:

E-mail addresses: cherifaklaa@gmail.com

Article History: Received 28 February 2026 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

تعتبر الهجرة الإفريقية القادمة نحو الجزائر وليبيا خاصة من الدول الجوارية الجنوبية كالنيجر ومالي وتشاد وغيرها من دول الساحل الإفريقي ظاهرة قديمة وليست راهنية، إلا أنها ومنذ العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أصبحت تأخذ منحاً آخر بدخول المهاجرين بطريقة غير شرعية عبر منافذ مختلفة، وبالعودة إلى موضوع الهجرة/ الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا والقادمة تحديداً عبر النيجر، يمكن القول بأنه قد حدثت في السابق موجات هجرة انطلاقاً من هذه الأخيرة نحو البلدين، فبحكم حدوث موجات الجفاف والذي أدى إلى نقص حاد في الغذاء في شمال النيجر ومنطقة الساحل عموماً، أصبح سكان هذه المناطق يبحثون عن سبل للعيش للبقاء على قيد الحياة¹، لذلك كانوا يهاجرون إلى الجنوب الجزائري والليبي بشكل موسمي فقط أو للمقايضة والتجارة ثم يعودون، ونظراً للأوضاع التي كان أحسن في الجزائر وليبيا مقارنة بجرائها من الجنوب، أصبح المهاجرون يتوجهون من جنوب الصحراء إلى شمال النيجر عبر منطقة "أغاديز" للعمل في ليبيا والجزائر، وقد حافظت هذه التدفقات على المجتمعات المحلية في النيجر وسط فترات الجفاف والمجاعة المتكررة في سبعينيات، وثمانينيات القرن العشرين، وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك روابط متجذرة تربط مجتمعات قبائل الطوارق و"التبو" في الدول الثلاث (الجزائر، ليبيا، والنيجر)، والذين يعرفون ثقافياً بأنهم ناقلين للبضائع والناس في جميع أنحاء الصحراء²، فعلى الرغم من أن هؤلاء المهاجرين غالباً ما عاشوا وعملوا في الجزائر وليبيا خارج نطاق القانون، إلا أنهم لم يعتبروا مشكلة من قبل السلطات الوطنية³. وقد استمرت هذه الاتجاهات في الهجرة عبر النيجر في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبرزت مدينة "أغاديز" في النيجر كمركز عبور رئيسي يربط المهاجرين من غرب إفريقيا بشمال إفريقيا، كما أدى إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في عام 1975، وما تلاه من بروتوكول حرية الحركة في عام 1979، إلى أن مواطني معظم دول غرب إفريقيا يمكنهم السفر إلى النيجر العضو الوحيد في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الذي يحد الجزائر وليبيا بكل من ذلك بسهولة نسبية طالما كان لديهم وثيقة سفر سارية المفعول، فقط عند الوصول إلى الحدود مع الجزائر أو ليبيا، سيحتاج مواطنو الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى التهرب من المعابر الحدودية الرسمية لدخول أي من البلدين دون أوراق رسمية⁴، لذلك تعتبر مدينة "أغاديز" منطقة تجمع كبيرة للمهاجرين غير الشرعيين سواء في الماضي أو في الوقت الراهن، والتي تتفرع عبرها مسالك وأروقة نحو الشمال، وهي المدينة التي تقع في شمال النيجر على الطرف الجنوبي من الصحراء الكبرى، والتي هي بمثابة حلقة وصل بين غرب إفريقيا وشمال إفريقيا، فبالنسبة للعديد من السكان في المنطقة، فإن حركية الأشخاص قد خلقت توفيراً وتوزيعاً للبضائع التي تعززت من خلال الشبكات العابرة للحدود وذلك عبر الاستفادة من الترابط الثقافي والسياسي والاقتصادي التي تتجاوز الحدود السياسية لمنطقة الساحل والصحراء بعد الاستعمار، فبالنسبة لبعض قبائل الطوارق و"التبو" والمجتمعات العربية – المجتمعات العربية يقصد بها في المراجع بالتشاد - على وجه الخصوص، كان التنقل بمثابة استراتيجية أساسية للصمود خلال فترات التهميش الاقتصادي والسياسي والجفاف والصراع، وتعد أنماط التجارة

لقد أحدثت الأزمات البيئية والمجاعات المتعاقبة في النيجر وبقية دول الساحل الإفريقي، إضافة إلى اندلاع الاضطرابات في شمال مالي منذ عام 2012 وكذا ما يسمى بانتفاضات الربيع العربي منذ سنة 2011، ومؤخراً حدوث انقلابات في دول غرب إفريقيا والساحل كمثل النيجر ومالي وبوركينا فاسو؛ موجات كبيرة من المهاجرين الأفارقة بطريقة غير شرعية نحو الجزائر وليبيا، الأمر الذي خلق تحديات كبيرة للأمن الوطني في البلدين على اعتبار وقوع كل من الجزائر، ليبيا، والنيجر في حدود تماسية، والتي تعرف بما يسمى الحدود المائعة التي يصعب التحكم في كامل نقاطها بسبب الظروف الطبيعية الصعبة، الأمر الذي شكل معضلة أمنية، سياسية، اجتماعية، واقتصادية على المناطق الجنوبية في كل من الجزائر وليبيا والتي وفدت إليها الأعداد الكبيرة من المهاجرين، وقد أدى الاضطراب الناتج عن ذلك والبيئة الأمنية الجديدة إلى التوسع السريع لشبكات تهريب المهاجرين المتمركزة في المناطق الحدودية القريبة من الدول الثلاث، أين تركز حركية الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى عبر النيجر تحديداً ومن خلال منطقة "أغاديز" (Agadez) النيجيرية التي تعتبر منطقة تجمع كبيرة، ومن ثم تتفرع عبر مسالك وأروقة نحو الشمال، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن النيجر ليست فقط دولة مقصد وأصل، بل هي أيضاً دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من غرب إفريقيا، الذين يسافرون شمالاً نحو الجزائر وليبيا، وهو ما أحدث انعكاسات أمنية على كل من الجزائر وليبيا في ظل استمرار تزايد تدفقات هؤلاء المهاجرين وشبكات تهريبهم والاتجار بهم، بما يمكن استعمالهم كأوراق ضاغطة على الدولتين.

أهمية البحث: يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بموضوع حركيات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا القادمة عبر النيجر، وذلك من خلال التطرق إلى اتجاهات ومسارات الهجرة غير الشرعية نحو البلدين عبر النيجر، وكذا محطات المقصد، والفاعلون المتورطون فيها، وتبيان المخاطر الناجمة عنها على الجزائر وليبيا في ظل حالة الانفلات الأمني والانقلابات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الراهن.

الإشكالية: تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساساً حول معضلة الهجرة الإفريقية الوافدة بطريقة غير شرعية نحو الجزائر وليبيا عبر النيجر، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: ما مدى حجم معضلة الهجرة غير الشرعية القادمة عبر مسارات ومسالك النيجر نحو الجزائر وليبيا؟

عناصر البحث: سنحاول معالجة موضوع "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا القادمة عبر النيجر: دراسة في المصادر والمسالك ومحطات المقصد" وذلك من خلال العناصر التالية:

- 1 - تطور الهجرة الإفريقية الوافدة نحو الجزائر وليبيا عبر النيجر.
- 2 - اتجاهات ومسارات حركية الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا عبر النيجر.
- 3 - الفاعلون والمخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا.
- 1 - تطور الهجرة الإفريقية الوافدة نحو الجزائر وليبيا عبر النيجر:

2 - Managing Trafficking in Northern Niger, Report: N.285, 06 January 2020, International Crisis Group, p. 03.

3 - Peter Tinti, Op. cit., p. 10.

4 - Peter Tinti, Op. cit., p. 11.

1 - Peter Tinti, Peter Tinti, Tackling the Niger-Libya migration route how armed conflict in Libya shapes the Agadez mobility economy, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, London, (July 2024), p. 10.

الشرعية، فإن منظمات المجتمع المدني قدرت أنه خلال سنة 2017 كان هناك حوالي 100.000 مهاجر غير شرعي من 30 دولة في الجزائر⁶، ولقد ساهمت سوء الأوضاع في النيجر وعموم دول الساحل إلى تسلسل المهاجرين غير الشرعيين نحو أقصى الجنوب الجزائري ولم تعد الأغلبية الساحقة منهم تأتي من النيجر ومالي في السنوات السابقة، بل قدم هؤلاء المهاجرين من عدد من دول الساحل الإفريقي على غرار السنغال، البنين، التوغو، بوركينا فاسو، الكاميرون والكونغو عبر النيجر⁷.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات النيجرية تبدي تسامحًا وتساهلا تجاه المهاجرين غير الشرعيين سواء النيجريين أو القادمين عبرها من دول غرب إفريقيا وعموم جنوب الصحراء الإفريقية، فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة في عام 2023، كانت الجزائر وليبيا الوجهة النهائية المنشودة لما يقرب من 69% من سكان النيجر، بينما كان 1% فقط يعتزمون الوصول إلى أوروبا، وهناك ممن يخططون لمواصلة رحلتهم إلى الجزائر أو ليبيا، بعد أن كانوا يسعون إلى الوصول إلى أوروبا⁸، وهو ما جعل كل من الجزائر وليبيا بلدي مستقر بعدما أن كانا بلد عبور في السابق.

2 - نحو ليبيا:

تعتبر النيجر أكبر بلد موفد للهجرة سواء منها أو من البلدان الإفريقية المجاورة، ولقد كان الكثير من أعداد المهاجرين يهاجرون بشكل مؤقت وموسمي، والتي ترتبط بالطبيعة الزراعية للاقتصاد النيجري، فمع زيادة طلب ليبيا على العمالة الأجنبية في ستينيات القرن العشرين عندما تم اكتشاف احتياطات النفط في ليبيا، أصبح من الشائع أن ينتقل الشباب النيجريون إلى ليبيا⁹ للعمل لتلبية احتياجات أسرهم، ومنذ سبعينيات القرن العشرين وفي ظل نظام "القذافي"، الذي كان لا يعترف بالحدود الاستعمارية والتي يرى فيها بأنها حدود وضعها الاستعمار للفرقة، تعايشت سياسات الهجرة مع سياسة الحدود المفتوحة إلى حد ما، فعلى الرغم من أن اللوائح القانونية كانت مقيدة، إلا أنها لم تنفذ دائما بصرامة، وهو ما يفسر سبب بقاء عدد كبير من الأجانب الأفارقة في ليبيا، وفي هذا الإطار تفسر الباحثة "إيمانويلا باولييتي" (Emanuela Paoletti) سياسات الهجرة الليبية على أنها إجراءات سياسية استراتيجية للنظام السابق، للتأثير على سلوكيات الدول الأخرى وممارسة الضغط على جيرانه في علاقاتهم الدبلوماسية، فعلى سبيل المثال، كان دعم نظام "القذافي" للعروبة حتى عام 1998 هو الذي أدى إلى تجنيد العمالة الإفريقية، أين تم تسهيل الهجرة من الدول الإفريقية، مما أدى إلى وجود عدد متزايد للأفارقة جنوب الصحراء الكبرى في ليبيا، ولقد دعمت الدول الأوروبية ضمنا نظام القذافي في هذا النهج قبل عام 2011، عندما كانت ليبيا بمثابة دولة عازلة للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا¹⁰.

وفي عام 2011 جاءت نقطة الانعطاف الرئيسية، عندما أدت الانتفاضة ضد نظام "معمر القذافي" إلى اندلاع الحرب في ليبيا والإطاحة

والتنقل هذه جزء لا يتجزأ من هويات مجتمعات بأكملها منتشرة ومتنقلة عبر آلاف الكيلومترات من الأراضي داخل الدول الثلاث، والتي تستمر علاقاتها وترباطها عبر الحدود وعلى الرغم من المسافة المعقولة¹، وبذلك أصبحت أغاديز أيضا مركزا رئيسيا للهجرة إلى الشمال نحو الجزائر وليبيا بسبب السهولة النسبية في العثور على وسائل النقل قبل أن يواجه المهاجرون التحديات العملية المتمثلة في عبور الصحراء الكبرى، حيث يمكن الوصول بسهولة إلى المدينة نفسها من الجنوب النيجري والساحل عن طريق طرق النقل على طرق معبدة في الغالب، ففي "أغاديز" يمكن للمهاجرين إما ركوب شاحنات تنقل البضائع من وإلى النيجر وشمال إفريقيا أو استئجار سائق ماهر يمكنه التنقل في الصحراء²، وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن رصد تطور الهجرة الإفريقية الوافدة نحو كل من الجزائر وليبيا من النيجر أو عبرها، وذلك بفصل حالة كل من الدولتين على حدة بالرغم من التشابه في أغلب الأسباب الدافعة للهجرة نحوهما عبر النيجر على النحو الآتي:

1 - نحو الجزائر:

تعتبر الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى جنوب الجزائر ظاهرة ليست بجديدة، نتيجة الروابط المجتمعية والثقافية والتجارية طويلة الأمد التي تربط بين شعوب الصحراء؛ وخلال خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ازدادت حركة الأشخاص بشكل ملحوظ عبر منطقة الصحراء والساحل، وقد ساهم ظهور النقل عبر السيارات والكوارث الطبيعية وتجارة السلع الأساسية والتطورات السياسية الأخرى في تنامي التنقل في الصحراء، وهو ما أدى إلى ظهر نظام متصل بالمراكز التجارية القديمة مثل مدينة "أغاديز" (Agadez) في النيجر و"غات" (Ghat) في ليبيا و"تمنازست" (Tamanrasset) في الجزائر، حيث كانت سببا في حرية حركة الأشخاص عبر الصحراء، ولاحقا أصبحت هذه الأماكن مجالا وفضاء لمهربي الأشخاص³، ففي السابق كان المهاجرون يأتون إلى جنوب الجزائر للعمل لعدة أشهر، ويعودون إلى ديارهم عندما يكسبون مبلغا محددا من الدخل، كما يعود معظمهم بعد ذلك في السنوات التالية لتكرار العملية، وفي الفترة الممتدة ما بين سنة 2014 - 2020، أجبرت الفرص الاقتصادية المتدهورة المهاجرين على البقاء لفترة أطول لجمع ما يكفي من المال للعودة إلى أوطانهم، ومع تزايد أعداد المهاجرين عبر جنوب الجزائر، شددت السلطات الجزائرية على تأمين الحدود الجنوبية حيث نشر الجيش الجزائري أكثر من 50.000 جندي على طول الحدود الجنوبية، كما وزاد من عدد نقاط المراقبة على الحدود، ووضع أنظمة مراقبة متطورة للحدود⁴، ونتيجة لذلك، قام المهربون بإنزال المهاجرين ليلا في الصحراء، على بعد 5 كيلومترات من الحدود الجزائرية، باستخدام مركبات دفع رباعي على طول طرق ومسارات فرعية، أين يتعين على هؤلاء المهاجرين تسلق جدار رملي بارتفاع يتراوح بين 2 و4 أمتار والمضي قدما سيرا على الأقدام للوصول إلى أول مدينة جزائرية تقابلهم وهي "عين قزام"⁵، وعلى الرغم من أن الجزائر لا تنشر بيانات رسمية عن تدفقات المهاجرين غير

7 - Raouf Farrah, *Op. cit.*, p. 8.

8 - Améla Secretin & Théo Dupard & Maëlle Parfait & Hassane Abdoulaye, *Op. cit.*, p. 04.

9 - Mattea Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, "How EU Pressure Hampers Circular Migration between Niger and Libya", *GIGA Focus Middle East*, N. 05, (November 2021), p. 02.

10 - Mattea Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, *Op. cit.*, p. 03.

1 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 09.

2 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 11.

3 - Raouf Farrah, *Algeria's Migration Dilemma, Migration and human smuggling in southern Algeria*, (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, December 2020), p. 5.

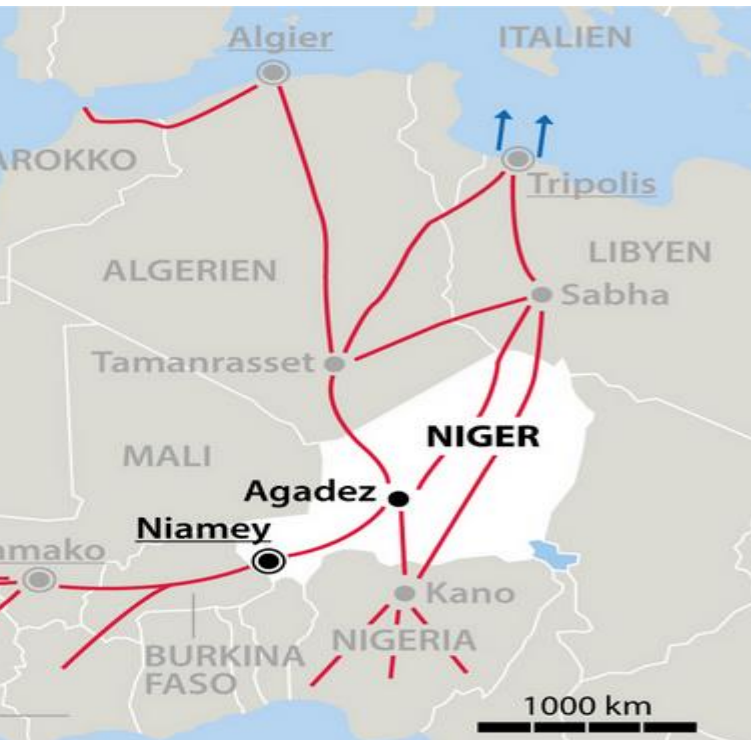
4 - Raouf Farrah, *Op. cit.*, p. 10 - 11.

5 - Améla Secretin & Théo Dupard & Maëlle Parfait & Hassane Abdoulaye, *Desert of rights: Deadly Pushbacks at The Algeria - Nigeria Border*, report, (SPECT), 18 December 2024, p. 04.

6 - Raouf Farrah, *Op. cit.*, p. 10.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الحق في الدخول والسفر داخل النيجر، وبالتالي يتمتعون بحرية التنقل التي تمنحها تلك المنظمة الإقليمية⁵، ما يجعل من النيجر مقصدا ومجالا يعبر منه المهاجرون غير الشرعيون نحو الشمال باتجاه الجزائر وليبيا، أين تم تصنيف النيجر لاحقا كدولة عبور من قبل دول جنوب غرب الاتحاد الأوروبي⁶، إذ يعد إقليم وسط وغرب إفريقيا مصدرا كبيرا لتدفقات المهاجرين؛ فوفقا لبيانات الأمم المتحدة قد بلغ عددهم خلال سنة 2020 حوالي 6.664.140 مهاجر⁷.

خريطة رقم (01): أهمية منطقة "أغاديز" في حركة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا



المصدر:

* Alexander Rosenplänter, "Niger after the Coup: new migration patterns in the Sahel?", 08 may 2024, Friedrich-Ebert-Stiftung, accessed: (16/03/2025), see: <https://tinylink.info/W3WZ>

ولأجل معرفة اتجاهات ومسارات حركة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا القادمة عبر النيجر، تم التطرق إلى كل دولة على حدة، لاعتبارات تخص تفرق وتفرع المسارات حين انطلاقها من مدين "أغاديز" نحو البلدين، وذلك وفق الآتي:

1 - من النيجر باتجاه الجزائر:

تصل من التراب النيجري نحو الجزائر تدفقات كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين قادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعبارة لـ "واغادوغو"،

بالحكومة وجهازها الأمني المنتشر¹، وبحلول عام 2013، كان هناك تدفق ملحوظ للمهاجرين من جميع أنحاء غرب إفريقيا قادمين إلى "أغاديز" للوصول إلى ليبيا، حيث كانت نسبة كبيرة منهم غرضهم الأساسي هو السفر إلى أوروبا، ولقد كانت هذه الأفواج مختلفة عن أولئك الذين سعوا تقليديا للذهاب إلى ليبيا للحصول على فرص عمل والذين شاركوا في الهجرة الموسمية بسبب الجفاف، وقد تزايدت هذه التدفقات عبر هذا الاتجاه خلال عامي 2014 و2015، حيث يغادر آلاف المهاجرين "أغاديز" إلى ليبيا كل أسبوع، وكانت هذه الحركة للهجرة نعمة لاقتصاد "أغاديز" باعتبارها مركزا للعبور في منطقة صحراوية تشهد اضطرابا، خاصة وأنه لم يكن لدى الحكومة النيجيرية سوى القليل من الحوافز لقمع أنشطة تهريب المهاجرين المدرة للدخل والتي يمتنها الكثير في النيجر².

ومنذ تلك السنوات، أدت حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا والتحول الإقليمي القوي مع مراكز قوى مختلفة في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى تنافس شبكات التهريب الخارجة عن السيطرة والمربطة بشبكات عبر وطنية، التي تجني مبالغ طائلة من عمليات تهريب المهاجرين، واستغلالهم من خلال نظام يشار إليه في لغة "الهوسا" باسم "بيت الائتمان" (Guidan Bachi)، يتكون هذا النظام من اعتراض المهاجرين بمجرد دخولهم الأراضي الليبية وإبقائهم في منزل لن يتم إطلاق سراحهم منه إلا بعد دفع المبلغ الذي يطلبه الخاطفون³، ويشكل النيجريون اليوم أكبر مجموعة مهاجرين في ليبيا، حيث يشكلون 20% من السكان الأجانب المسجلين رسميا فيها حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2021، بين شهري مارس وماي 2019، أين قدرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة (IOM) عدد النيجريين الذين يعيشون في ليبيا بـ 130.000 حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2020، ومع ذلك، كانت النيجر في المقام الأول بلد الهجرة الداخلية والهجرة إلى البلدان المجاورة، الكثير من هجرة البلاد الإقليمية ومؤقتة وموسمية ودائرية وترتبط بالطبيعة الزراعية للاقتصاد النيجيري، فمع زيادة طلب ليبيا على العمالة الأجنبية في ستينيات القرن العشرين عندما تم اكتشاف احتياطيات النفط على أراضي الدولة الليبية، أصبح من الشائع أن ينتقل الشباب النيجيريون إلى ليبيا⁴.

2 - اتجاهات ومسارات حركة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا عبر النيجر:

كان لعامل القرب الجغرافي الذي تتميز به كل من الجزائر وليبيا سواء نحو أوروبا أو مع الحدود الجنوبية لهما مع دول الساحل الإفريقي، أن جعلت هاتين الدولتين دول عبور للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو أوروبا، ثم ما فتأت أن أصبحت دولتي مقصد لهم، أين يتخذون من منطقة "أغاديز" كما سبقت الإشارة لها سابقا من أجل اتخاذ مسارات وطرق للهجرة نحو كل من الجزائر وليبيا، وما زاد الطين بلة هو أن معظم المهاجرين الذين يعبرون النيجر ينحدرون من الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والتي تعد النيجر جزءا منها، ونتيجة لذلك تمنح سكان

6 - Julia Van Dessel, Externalization through 'awareness-raising': the border spectacle of EU migration information campaigns in Niger, *Territory, Politics, Governance*, V. 11, N. 03, (October 2021), p. 04.

7 - شادي إبراهيم، "الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية"، 04 سبتمبر 2023، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع:

<https://tinylink.info/W44A> (2025/02/16)، نقلا عن الرابط التالي:

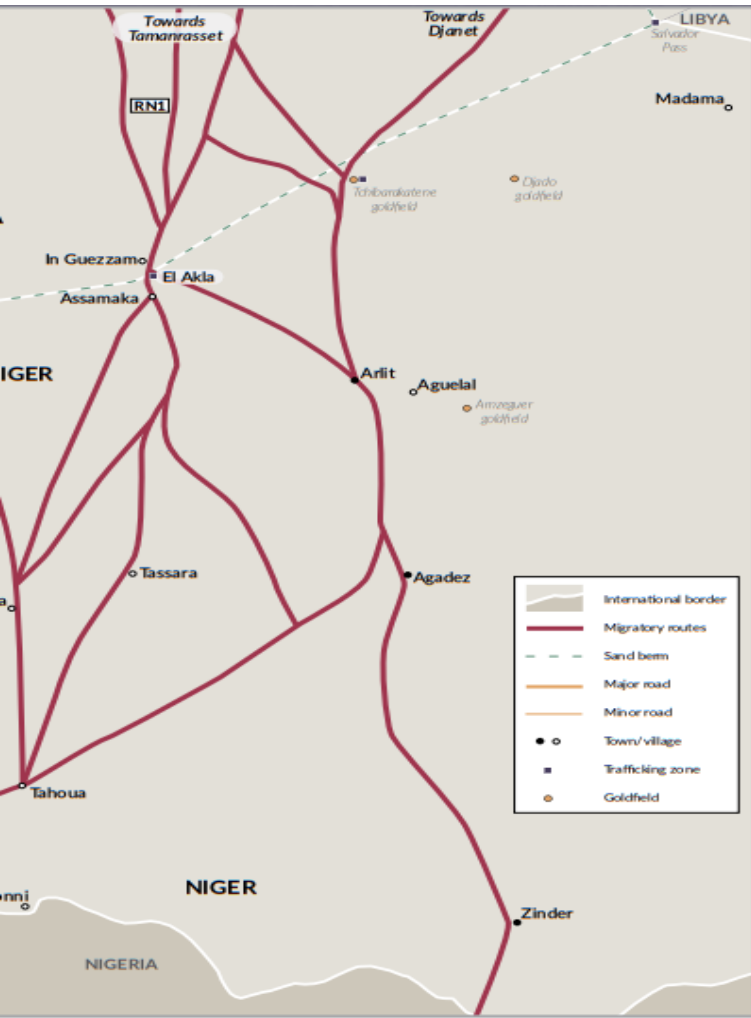
1 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 12.

2 - Peter Tinti, *Op. cit.*, pp. 14 – 15.

3 - Matteo Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, *Op. cit.*, p. 03.

4 - Matteo Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, *Op. cit.*, p. 02.

5 - Matteo Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, *Op. cit.*, p. 05.



المصدر:

*Raouf Farrah, *Algeria's Migration Dilemma, Migration and human smuggling in southern Algeria*, (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, December 2020), p. 21.

ويتم نقل وتهريب المهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر عن طريق قرية حدودية صغيرة في النيجر تُسمى "أسامكا"، يُنقل كثيرون آخرون، معظمهم من غرب ووسط إفريقيا⁴، فبالإضافة إلى المهاجرين النيجري الجنسية، يأتي معظم المهاجرين الآخرين من مالي، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار وبوركينا فاسو، السنغال، ونيجيريا، بما في ذلك البنين، التوغو، والكونغو⁵، ورغم أن الكثيرين قد يكونون عابرين، إلا أن الجزائر أصبحت تُعتبر وجهة بحد ذاتها منذ عام 2008، نظرا لتوافر فرص العمل نسبيا فيها⁶، خاصة وأن الحكومة الجزائرية قد أطلقت برامج إنمائية كبرى تستهدف البنية التحتية والنقل والإسكان، بما في ذلك المناطق الجنوبية، حيث جذبت هذه الطفرة الاقتصادية المهاجرين من جميع أنحاء منطقة الساحل وغرب

والعاصمة "نيامي" للالتحاق بمدينة "أغاديز" نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة تتجه تدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو مدينة "أرليت" (Arlit) الواقعة في أقصى شمال النيجر، والتي تفتح الطرق المؤدية إلى "تمناست" مروراً بـ "عين قزام" أو نحو "جانت" عن طريق الطريق الوطني رقم 103.

ولا يزال المهاجرون الذين يعبرون النيجر عبر "أغاديز" يستخدمون الحافلات في المقام الأول للوصول إلى المدينة، فقبل عام 2016 كان المهاجرون الذين يسافرون إلى الجزائر يواصلون السير بعد "أغاديز" عبر وسائل النقل العام من أجل الوصول إلى بلدة "أرليت" (Arlit)، ومن هناك، يطلب هؤلاء المهاجرون خدمات المهربين لنقلهم عبر الحدود، ويختار المهاجرون الذين يحاولون الوصول إلى الجزائر بشكل متزايد تجنب "أغاديز" أو "أرليت" تماما - بسبب زيادة الإجراءات لمنع نشاط تهريب المهاجرين - واختاروا بدلا من ذلك المغادرة إلى الجزائر مباشرة من مدينة "تاهوا" (Tahoua) في جنوب غرب النيجر، أين ينقل المهربون الذين يعملون على طول خط سير الرحلة المهاجرين مباشرة من "تاهوا" إلى مناطق قريبة من "أسامكا" (Assamaka)، آخر بلدة رئيسية قبل الحدود الجزائرية².

وتجدر الإشارة إلى سيطرة الطوارق النيجريون على شبكات تهريب المهاجرين التي تعمل على طول الحدود الجزائرية - النيجرية، الذين تربطهم روابط اجتماعية قوية في كلا البلدين على طول الطريق الذي يربط "أسامكا" النيجرية بـ "عين قزام" و"تمناست" الجزائريتين، وقد أفاد المهاجرون والمهربون الذين تم اعتقالهم بوجود ثلاث مناطق عبور حدودية على طول 950 كيلومترا من الحدود بين الجزائر والنيجر، تقع المنطقة الأولى والأكثر أهمية في المثلث الذي يربط بين "أسامكا" و"عين قزام" و"العكلة" (El Akla)، ويقع الإثنان الآخران حول حقل الذهب (Tchibarakaten) في النيجر والمنطقة التي تربط أقصى جنوب الجزائر بالحدود مع النيجر ومالي³، وهو ما تبينه الخريطة رقم (02).

خريطة رقم (02): طرق ومسارات الهجرة الإفريقية عبر الحدود الجزائرية - النيجرية

4 - Anthony Morland, "Normalising the extreme", in: *Mixed Migration Review 2023*, Regional issues through regional perspectives, (Editors: Chris Horwood & Bram Frouws), (Mixed Migration Centre, 2023), p. 25 – 71.

5 - Raouf Farrah, *Op. cit.*, p. 8.

6 - Wendy Williams, *Shifting Borders Africa's Displacement Crisis and Its Security Implications*, Africa Center for Strategic Studies Research, Washington, DC, Paper No. 8, (October 2019), p. 14.

1 - مصطفى فاروق قسنطيني وآخرون، "مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة"، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD، فيينا، النمسا، 2010، ص ص 24-25.

2 - Peter Tinti, *Op. cit.*, pp. 25 – 26.

3 - Raouf Farrah, *Op. cit.*, p. 20.

أكبر، ويفضلون التنقل من "عين قزام" شمالاً إلى "تمراست"، أين يتقاضى المهربون حوالي 8000 دينار جزائري أي حوالي 40 يورو للرحلة، كما يمكنهم كسب ما يصل إلى 70.000 دينار جزائري أي حوالي 350 يورو لكل رحلة⁴.

ونظراً للتدفق الكبير للمهاجرين القادمين من النيجر أو عبرها، تقوم السلطات الجزائرية بالتنسيق مع نظيرتها النيجيرية والمنظمات ذات الصلة بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى الحدود، ففي ولاية "أساماكا"، على الحدود بين النيجر والجزائر، تم ترحيل ما لا يقل عن 19.686 شخصاً من جنسيات إفريقية مختلفة، من الجزائر على حدود النيجر في الفترة ما بين 01 جانفي و16 جويلية 2023، حتى بعد الانقلاب في 26 جويلية 2023، كانت أرقام الترحيل هذه أعلى بكثير مقارنة بالسنوات السابقة، إذ استمرت عمليات الترحيل من الجزائر إلى النيجر، أين وصل 679 مرحلاً إلى "أساماكا" في قافلة غير رسمية وقافلة رسمية في 31 جويلية 2023 و01 أوت 2023⁵.

2 - من النيجر باتجاه ليبيا:

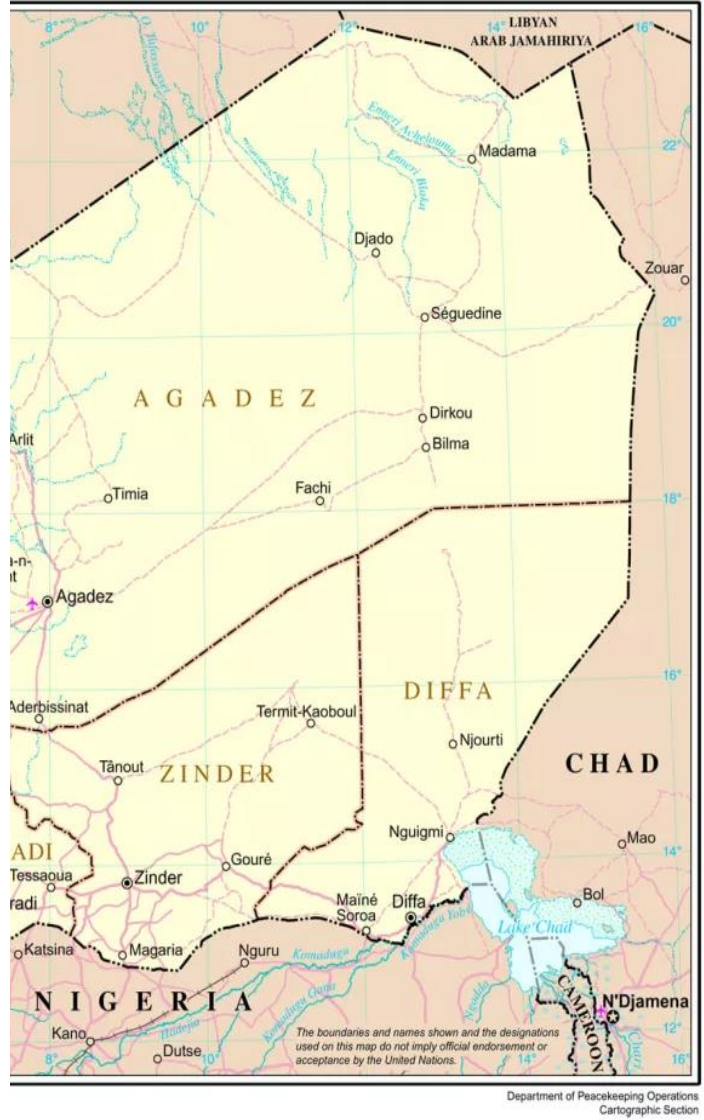
يتعين على العديد من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يرغبون في الهجرة إلى ليبيا السفر عبر النيجر، التي حولت النيجر إلى بلد منشأ ومضيف وعبور، ونظراً لموقعها الجغرافي على الطريق بين دول جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا، أصبحت النيجر طريقاً رئيسياً للعبور المهاجرين، فبعد إغلاق الحدود بين تشاد وليبيا وتزايد انعدام الأمن على الطريق عبر مالي للوصول إلى وجهات في شمال إفريقيا، وتبدأ عملية تهريب المهاجرين من أقصى جنوب النيجر، حيث يتم نقل المهاجرين النيجريين بشكل أساسي من الحدود النيجيرية إلى جنوب ليبيا، من خلال قيام المهربون بجمع المهاجرين في المناطق الواقعة بين مدينتي "مارادي" (Maradi) و"زندر" (Zinder) أقصى جنوب النيجر قبل الوصول إلى "أغاديز"، أين أصبحت تلك المناطق الجنوبية والتي كانت بمثابة مراكز لوقود السوق السوداء والسلع الأخرى التي يتم شراؤها في ليبيا أو النيجر؛ نقاط رئيسية في أنشطة تهريب المهاجرين، وفي بعض الحالات، كان أحد السائقين ينقل المهاجرين من الحدود النيجيرية إلى هذه المناطق، بينما يعمل سائق آخر على طول المحطة الثانية إلى الحدود الليبية، وكان من الشائع أيضاً أن يتم تزويد السائق المقيم في "أغاديز" بالإحداثيات بالقرب من الحدود النيجيرية حيث تم إبعاد المهاجرين لنقلهم، ويقوم السائق بنقلهم من جنوب النيجر إلى ليبيا، متجاوزاً جميع ضوابط الدولة أثناء عملية التهريب⁶.

وتعتبر مدينة "أغاديز" مرحلة فاصلة في عملية الهجرة، حيث يمر كل من المهاجرين النيجريين والأفارقة عبر منطقة "أغاديز" الشمالية ومدينتها الرئيسية "أغاديز"، من هذه الأخيرة، يوجد طريقان رئيسيان للهجرة باتجاه الشمال: عبر "ديركو" (Dirkou) و"سجدين" (Ségédine) باتجاه الحدود الليبية، وعبر "أرليت" (Arlit) باتجاه الجزائر، ولذلك كان على أي مهاجر أن يتوقف في "أغاديز" للسفر شمالاً، وهو ما أوجد فرص اقتصادية محلية جديدة مرتبطة بالهجرة، لا سيما في قطاعي النقل والإقامة، ونتيجة لذلك، خلقت الهجرة فرصاً اقتصادية في منطقة تندر فيها البدائل وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية⁷.

إفريقيا¹، أين يأتي هؤلاء المهاجرين عبر قوافل غير رسمية إلى ما يُسمى "نقطة الصفر" على الحدود، وقد تفاقمت موجات المهاجرين منذ استيلاء الجيش على السلطة شهر جويلية 2023².

خريطة رقم (03): مسافة قرب "أساماكا" النيجيرية من "عين قزام"

الجزائرية



المصدر:

* Managing Trafficking in Northern Niger, Report: N.285, 06 January 2020, International Crisis Group, p. 25.

ويخشى المهربون الناشطون على طول الحدود مع النيجر القبض عليهم من قبل وحدات الجيش وقوات حرس الحدود الجزائرية، وهو ما يجعل مهربون هؤلاء المهاجرين يعمدون إلى جمع معلومات عن مواقع الدوريات الأمنية، حيث يغيرون طرقهم باستمرار، ويتنقلون عبر الصحراء بالقرب من "عين قزام" من النيجر، و"برج باجي مختار" و"تيمياوين" و"تينزاواتين" من مالي³، ويهرب المهربون ذلك أحياناً بالإشارة إلى الوجود الأمني الجزائري المشدد في المنطقة التي تشمل طريق "أساماكا" - "عين قزام" حيث أن خطر الاعتقال

continued by Algeria", Alarme Phone Sahara, 30 August 2023, accessed: (16/03/2025), see: <https://tinylink.info/VofD>
6 - Peter Tinti, Op. cit, pp. 27 – 28.
7 - Mattea Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, Op. cit, p. 04.

1 - Raouf Farrah, Op. cit, p. 8.

2 - Anthony Morland, Op. cit, p. 25 – 71.

3 - Raouf Farrah, Op. cit, p. 10 – 11.

4 - Raouf Farrah, Op. cit, p. 22.

5 - "August 2023: Deported persons stranded in Assamaka and elsewhere in Niger in conditions that remain precarious, Deportations

وحسب المهربون النشطون على طول الطريق الذي يربط النيجر بليبيا يستغرق أمر تهريب المهاجرين عموماً أربعة أيام لإتمام العملية، حيث لا يتوقفون، ولا يمرون عبر "سيغيدين" (Séguédine) أو "داو تيمي" (Dao Timmi)، حيث يحصلون على كل الوقود الذي يحتاجونه بالقرب من "كوري كانتانا" (Kouri Kantana)، ثم نذهب مباشرة إلى "تومو" (Toumou) -على الحدود بين النيجر وليبيا - حيث يلتقط المهربون هؤلاء المهاجرين، ويكون التنسيق معهم باستخدام هاتف "الثريا" (Thuraya) الذي يتواصل بالأقمار الصناعية (satellite)²، وفي هذا الإطار يظهر تحليل بيانات التنقل - التي تحدد موقع حركة الأجهزة المحمولة - أن ممر "السلفادور" (Salvador) هو طريق رئيسي لأولئك الذين ينتقلون من النيجر إلى ليبيا، (بيانات التنقل المتاحة التي تم جمعها بين عامي 2011 و 2022) أن مواقع الأجهزة تركزت على طول الطرق المؤدية إلى منطقة معبر "تومو"، أين يُظهر تحليل الأقمار الصناعية لمعبر "تومو" تطوراً كبيراً من حيث البنية التحتية والتحسينات بين عامي 2011 و 2022.³

خريطة رقم (05): التنقل عبر معبر "تومو" (Toumou) الحدودي الرسمي على الحدود الليبية النيجرية



Toumou border crossing

المصدر:

* Peter Tinti, *Tackling the Niger–Libya migration route how armed conflict in Libya shapes the Agadez mobility economy*, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, London, (July 2024), p. 29.

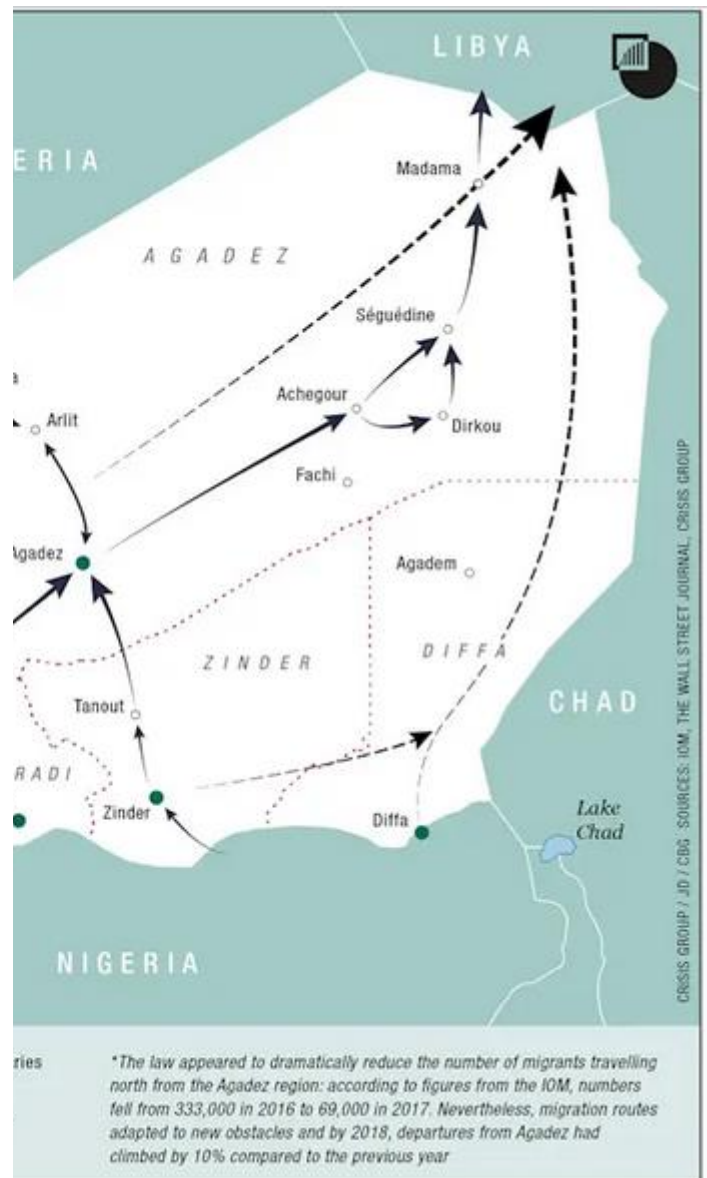
ففي الجنوب الغربي، يدخل المهاجرون القادمون عبر النيجر إلى ليبيا عبر ممر "تومو" في طريقهم إلى "القطرون" (Quaatrun) أين تندفق موجات المهاجرين نحو "سها" (Sabha)⁴، ونحو "أوباري" (Ubari) أو المدن المجاورة

* ممر "السلفادور" (Salvador): هو ممر جبلي في النيجر جنوب الحدود مع ليبيا والجزائر.

3 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 29.

4 - Mark Micallef, *Op. cit.*, p. 10.

خريطة رقم (04): تصريف وتوزيع المهاجرين غير الشرعيين من "أغاديز" نحو الجزائر وليبيا



المصدر:

* *Managing Trafficking in Northern Niger*, Report: N.285, 06 January 2020, International Crisis Group, p. 27.

ومن ثم يتجمع المهاجرون من غرب إفريقيا في مدينة "أغاديز" شمال النيجر، حيث كان المهربون ينقلونهم عبر بلدة "ديركو" في شمال النيجر للوصول إلى "ماداما" (Madama)، على بعد حوالي 100 كيلومتر من الحدود الليبية عند معبر "تومو" (Toumou)، وعادة ما يتوقف المهربون من النيجر بالقرب من معبر "تومو" الحدودي شمال "ماداما"، ويسلمونهم إلى شركائهم داخل الحدود الليبية، كما وردت تقارير متزايدة عن قيام نفس المجموعة من المهربين من "أغاديز"، وصولاً إلى "قطرون" (Qatrún) أقصى الجنوب الغربي الليبي، بإدارة الرحلة بأكملها.¹

1 - Mark Micallef, *The Human Conveyor Belt: Trends in human trafficking and smuggling in post-revolution Libya*, (Geneva: The Global Initiative against Transnational Organized Crime, March 2017), p. 26.

2 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 28.

الشرعيين من مجموع جنسيات مهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ليبيا (52%) أي حوالي 183.706 مهاجر⁴، وفي إحصائيات أخرى محدثة يوجد في ليبيا حوالي 284.184 مهاجرا قادما من النيجر حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة في النصف الأول من سنة 2024، حيث لا تزال النيجر هي جنسية المهاجرين الأكثر تواجدا في ليبيا، فربع المهاجرين نيجريون، وغالبية المهاجرين النيجريين الذين شملهم استطلاع مصفوفة تتبع الزواج في ليبيا عامي 2023 و2024 كانوا من العاملين، والعزاب، والذكور، والأقل من 30 عاما، الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي، الأمر الذي يبين بأن النيجر ليست مجرد بلد مقصد ومنشأ، بل هي أيضا بلد عبور للمهاجرين من غرب إفريقيا، بمن فيهم أولئك الذين يسافرون شمالا نحو ليبيا والجزائر⁵، فالنيجر هي إحدى نقاط الدخول الرئيسية التي عبرها المهاجرون من غرب إفريقيا، مثل نيجيريا، بوركينا فاسو، مالي، السنغال إلى ليبيا، فحوالي اثنين من كل خمسة مهاجرين (41%) حسب مصفوفة تتبع حركات الهجرة في ليبيا عام 2023 قد عبروا النيجر أو قدموا منها⁶، فعلى الرغم من أنه في أعقاب الانقلاب الذي وقع في شهر جويلية 2023، قد أُغلقت حدود النيجر مؤقتا وجزئيا، إلا أنه ومنذ أن ألغى النيجر رقم (36-2015) القاضي بمنع الهجرة عبر أراضيها على المهاجرين القادمين من غرب إفريقيا والذي جرم تهريب المهاجرين⁷، أين تم إلغاء العمل بهذا القانون في شهر نوفمبر 2023⁸ إثر الانقلاب العسكري، فقد شهدت حركات تدفقات الهجرة غير الشرعية ارتفاعا في النيجر وليبيا ويُرجح أن هذه الزيادة مرتبطة بالمهاجرين الذين يسافرون الآن في قوافل منظمة من النيجر عبر طرق جديدة⁹.

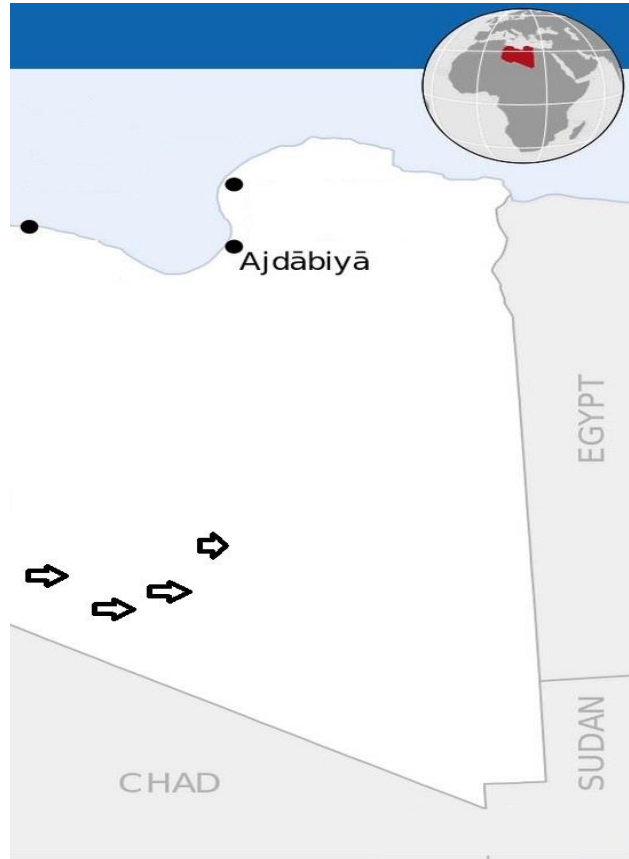
3 - الفاعلون والمخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا:

بحكم الترابط الجغرافي بين كل من الجزائر، ليبيا، والنيجر ودول الجوارية لهذه الأخيرة، فإن هذا الأمر قد أدى أيضا إلى تعدد الفاعلون المتسببون في تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية عبر النيجر نحو الشمال في الجزائر وليبيا، ولا يخفى الأمر أن المتسبب الأكبر في ذلك يكمن في شبكات التهريب المتواجدة في النيجر خاصة بمنطقة "أغاديز" وهي المركز الأساسي لتجمع المهاجرين غير الشرعيين، كما أن ما قامت به الحكومة النيجيرية من سن قوانين قد ساهم في تفاقم هذه الظاهرة، خاصة في ظل ضلوع المهربين وتغلغلهم داخل النظام والسياسة في النيجر مما يتيح لهم تغطية عن أعمالهم الخاصة بالتهريب، ولقد أدى اتفاق سلام أبرم عام 1995 إلى إنهاء تمرد مسلح كان في شمال النيجر، والذي أفرز عن وجود فائض من المقاتلين السابقين الذين لديهم معرفة مفصلة بالصحراء الوسطى، والذين طوروا مهاراتهم في اجتياز الصحراء كناقلين للبضائع والأشخاص، مما سمح لهم بفتح وكالات وساطة متخصصة في نقل المهاجرين، وبمرور الوقت، ظهر اقتصاد هجرة أكثر

لها¹، وتعتبر "سبها" المعبر الرئيسي في الجنوب الغربي لتدفقات الهجرة القادمة من غرب وشرق إفريقيا عبر النيجر، حيث تعد "سبها" عاصمة إقليم "فزان"، ومدينة "وادي الشاطي" المجاورة، مركزين رئيسيين لتهريب المهاجرين، وتعدان أيضا مركز عمل رئيسيين للمهاجرين في جنوب ليبيا، وبعدها يتم إكمال عملية الهجرة والتهريب نحو "الشويرف" (Shwayrif) وسط جنوب البلاد، و"نسمه" و"مزدة" و"بني وليد"، ثم إلى نقاط تهريب المهاجرين على الساحل الغربي، وأشهرها "زليت"، "الخمس"، "القربولي"، "صبراتة"، "صرمان"، و"زواره"².

خريطة رقم (06): مسارات تهريب نقل المهاجرين غير الشرعيين من

الحدود النيجيرية إلى داخل ليبيا



المصدر: <http://correspondents.org/2017/11/08/drugs-way/>

وحسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2024 والخاصة بالفترة ما بين شهري جانفي وديسمبر 2023، فإن النسبة الأكبر من المهاجرين الذين دخلوا إلى ليبيا قد عبروا النيجر (41%)³، وحسب نفس التقرير فإن النيجر تعتبر الجنسية الأولى الأكثر تمثيلا من المهاجرين غير

2 – الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا: معاناة إنسانية يرسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.5.

3 – عبد الله الشريف، "تهريب البشر... مليشيات تتحكم بالأرواح في ليبيا"، 30 أوت 2017، تاريخ الاطلاع: (2025/02/03)، نقلا عن الرابط التالي:

<https://tinylink.info/VWp3>

3 - Libya Migrant Report, Round 50, Report, Round 50, Libya, International Organization for Migration (IOM), Libya, (October - December 2023), p. 16.

4 - Libya Migrant Report, Op. cit., p. 24.

5 - Migrants Niger in Libya, (June 2024), DTM Displacement Tracking Matrix, International Organization for Migration (IOM), Libya, p. 01.

6 - Libya Migrant Report, Op. cit., p. 25.

7 - Migrants Niger in Libya, Op. cit., p. 01.

8 - Améla Secretin & Théo Dupard & Maëlle Parfait & Hassane Abdoulaye, Op. cit., p. 18.

9 - Migrants Niger in Libya, Op. cit., p. 01.

ومن ثم فإن تسامح النيجر مع شبكات تهريب البشر باعتباره مصدرا مهما للدخل، يساهم في اقتصاد أغاديز الإقليمي بما يقدر بنحو 60 مليار فرنك من غرب إفريقيا أي ما قيمته 100 مليون دولار أمريكي سنوياً⁶، فإلى غاية سنة 2015، كان نقل المهاجرين بطريقة غير شرعية عبر النيجر إلى شمال إفريقيا مهنة مربحة ومقبولة اجتماعياً، خاصة بالنسبة للمتمردين السابقين العاطلين عن العمل، واحتفظت نحو 50 وكالة سفر للمهاجرين مقرها مدينة "أغاديز"، يديرها الطوارق وبعض المتمردين السابقين في "التبو"، بشبكات تمتد إلى أقصى الغرب والجنوب مثل غانا والسنغال ونيجيريا، كان وكلاء سفر المهاجرين يعملون بتراخيص مختومة في مبنى البلدية والمراقبة العسكرية، ويمكنهم جني ما يصل إلى ثلاثة ملايين فرنك من غرب إفريقيا (حوالي 5000 دولار) أسبوعياً وتوظيف عدد لا يحصى من الأشخاص كمالكي السيارات، والسائقين، ومساعدتي السائقين، والمرشدين، والساحبين (الذين يجلبون المهاجرين والراغبين بالهجرة من محطات الحافلات)، ومتعهدي الطعام، والحراس، وسائقي سيارات الأجرة للدرجات النارية، وبالإضافة إلى ما يقدر بنحو 7000 شخص يعملون بشكل مباشر في الوكالات، أين استفاد من هذا الأمر عشرات الآلاف، بمن فيهم موظفون حكوميون وجنود ومسؤولو جمارك، من أرباح سفر المهاجرين⁷، وعلى إثر ذلك، ينظر العديد من السكان المحليين بحذر إلى الطبقة الجديدة من المهربين ذوي العلاقات السياسية، مبدئين تخوفهم من أن يكون هؤلاء المهربين قد يتحالفون مع فصائل سياسية معينة لتحقيق المنفعة المتبادلة، وتفرغ مؤسسات الدولة، واستمالة قوات أمن الدولة، وفي الواقع، تحويل الدولة إلى مشروع إجرامي، ويبدو أن الحكومة النيجيرية وتحت الضغوطات قد عملت على تسوية المشاكل العالقة حول المهاجرين غير الشرعيين والفاعلين المهربين في "أغاديز"، حيث دمجت الدولة نخب الطوارق الساخطين سابقاً في الدولة واستخدمت الحوار لضمان أن هذا التهريب يحقق فوائد اقتصادية للسكان المحليين، في المقابل⁸، وفي المقابل تعتبر قبائل "التبو" (Tebu) في "قعووار" (Kawar) الواقعة أقصى شمال النيجر أمر نقل البضائع والأشخاص عبر الصحراء ضرورة ثقافية واقتصادية، كما أنهم لطالما تحملوا مظالم ضد الحكومة النيجيرية، التي أهملت هذه المنطقة وبنقص الإنفاق عليها وتوزيع النفقات بشكل مساو مع المناطق الجنوبية، كما عملت على استبعادهم من السلطة السياسية وفوائد الموارد الطبيعية للبلاد، وهو ما خلف لديهم لشعور بأنهم فريسة من قبل قوات الدولة⁹.

ونتيجة لتفاهم أعداد المهاجرين غير الشرعيين في السنوات الأخيرة، أصبحت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة شاغلاً رئيسياً للدولة النيجيرية وشركائهم الدوليين، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ سنة 2015 يعطي أولوية قصوى لوقف "الاتجار بالبشر" وهو ما يقصدون به في الواقع جميع أشكال الهجرة غير الشرعية، ولقد ركزوا جهوداً كبيرة على النيجر، والتي تعتبر مركزاً للمهاجرين المتجهين إلى المغرب العربي و/أو أوروبا، لا سيما في أعقاب النزاعات الواقعة في دول الساحل الإفريقي¹⁰، وهو ما أدت بالسلطات النيجيرية إلى إصدار القانون رقم (36-2015) في 26 ماي 2015، والذي يحظر على النيجيريين نقل المهاجرين الدوليين شمالاً من

قوة مع مجموعة من الجهات الفاعلة التي تضطلع بأدوار متداخلة مختلفة، بما في ذلك أدوار المساعدين (مروج محلي أو مسؤول توظيف)، والسائقين، والمتبئين، ومجموعة من السماسرة والوسطاء الذين ساعدوا في تنظيم الاقتصاد، ومع نزوح هذا النظام وزيادة التخصص، زادت أيضاً القدرة على التنبؤ بالرحلة واستقرار الأسعار، وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان المهاجرون يتوقعون العثور على أماكن على شاحنات الدفع الرباعي، التي غادرت في قوافل كبيرة، متجهة بشكل أساسي إلى بلدة "ديركو" (Dirkou)، حيث سيستمر المهاجرون في الوصول إلى الحدود الليبية، تم هذا النشاط بمعرفة كاملة من السلطات المحلية، حيث قامت وكالات السمسرة بتحصيل الضرائب نيابة عن الحكومة المحلية، وقامت قوات أمن الدولة بتحصيل الرسوم بشكل غير رسمي من المركبات التي كانت تمر عبر نقاط التفتيش¹.

فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، حققت تجارة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، المخدرات والذهب إيرادات غير مسبوقة في شمال النيجر، ولأجل حماية مصالح الفاعلين والضالعين فيها في ظل المنافسة بين الفاعلين الآخرين، يستأجر المهربون جماعات مسلحة، بعضها من قطاع الطرق والبعض الآخر من المتمردين من الأقليات العرقية²، كما يتسلل هؤلاء المهربون أكثر فأكثر إلى دول جنوب الصحراء الكبرى، مستقطبين المسافرين المحتملين، والقيام بإغرائهم أو إكراههم وتهريبهم، وفي هذا الإطار تشير "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) إلى تزايد أعداد المهربين الذين لهم صلة بالمهربين من شمال إفريقيا، ومن ثم يقوم هؤلاء المهربون باستقطاب الشباب العاطلين عن العمل في موريتانيا، السنغال، غامبيا، غينيا، كوت ديفوار وغانا للعمل كمجندين في المجتمعات المحلية لاستقطاب المهاجرين والراغبين في الهجرة³، كما تقوم شبكات التهريب في النيجر بإبرام صفقات مع مسؤولي الدولة، سواء لحماية نشاطهم التجاري من التدقيق الرسمي أو لشراء خدمات الجنود لحماية قوافلهم، حيث أصبح بعضهم رجال أعمال شرعيين ودخلوا السياسة الوطنية، من جانبها، سعت السلطات النيجيرية المركزية والمحلية في الغالب إلى إدارة الاتجار بدلاً من إيقافه، مع التركيز على حل المشاجرات بين زعماء المتنافسين خشية أن تتصاعد إلى قتال طائفي، غالباً ما كانت إدارة التجارة غير المشروعة وسيلة مهمة لتعزيز الاقتصادات الضعيفة وإدماج المتمردين السابقين في الحكومة⁴، وتجدر الإشارة إلى أن الفوائد الاقتصادية للهجرة في النيجر تكمل تتجاوز عائدات الضرائب، ولا سيما الهياكل الأمنية المحلية، ففي تقرير صادر عن وكالة مكافحة الفساد في النيجر عام 2013 تبين أن الأموال المدفوعة لقوات الأمن والسلطات المحلية بلغت 450 دولاراً لكل مركبة و30 دولاراً لكل مهاجر غير نيجيري يسافر بين "أغاديز" والحدود الليبية، ووجد التقرير نفسه أن الرشاوى التي يدفعها المهاجرون لاحتفاظ على عمل قوات الأمن حيث أن الأموال المخصصة لشراء الديزل للمركبات وقطع الغيار والمواد الغذائية نادراً ما تصل إلى المتمركزين في شمال النيجر، ومن ثم فلا خيار لقوات الأمن النيجيرية من أن أخذ المال لاستخدامه للقيام بوظائفهم" وتصلح مركباتهم⁵.

6 - Managing Trafficking in Northern Niger, *Op. cit.*, p. 04.

7 - Managing Trafficking in Northern Niger, *Op. cit.*, p. 04.

8 - Managing Trafficking in Northern Niger, *Op. cit.*, p. i.

9 - Managing Trafficking in Northern Niger, *Op. cit.*, p. 15.

10 - Managing Trafficking in Northern Niger, *Op. cit.*, p. 01.

1 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 11 – 12.

2 - Managing Trafficking in Northern Niger, *Op. cit.*, p. i.

3 - Wendy Williams, *Op. cit.*, p. 23.

4 - Managing Trafficking in Northern Niger, *Op. cit.*, p. i.

5 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 18.

استقرار الأمن الهش في شمال النيجر³، وعلى إثر هذا القانون السابق الذكر، أصبح المهربون يعتمدون على طرق جديدة، وهو ما جعل هؤلاء المهاجرون يدفعون أكثر مما دفعوه خلال فترة ما قبل التجريم، حيث تراوحت أسعارها بين 220 يورو و1000 يورو اعتمادا على خط سير الرحلة والقدر النهائي في ليبيا⁴.

ولقد كان لعدم الرضا عن قانون مكافحة تهريب المهاجرين أحد العوامل المحفزة وراء الانقلاب العسكري في النيجر شهر جويلية 2023، وهو ما أدى بالحكومة الجديدة التي يقودها الجيش إلى إلغاء القانون رقم (36-2015)⁵، ومن ثم فإن إلغاء هذا القانون الذي يُجرّم تهريب المهاجرين في النيجر، قد أدى إلى تكيف الجهات الفاعلة، مثل مُيسري الهجرة، ونقلها، ومهربها، وظهور جهات أخرى فاعلة جديدة، فعلى سبيل المثال، تطورت طرق هجرة جديدة أكثر تشتتا وتشعبا، وتمر عبر مناطق أكثر عزلة وخطورة في النيجر، معرضة لأعطال المركبات، ومواجهات مع قطاع الطرق، ومعروفة بخطر أو وجود ذخائر غير منفجرة، وبالتالي، وهو ما جعل عملية الهجرة تؤدي عبر رحلات أطول وأكثر خطورة وتكلفة، ارتبطت بارتفاع عدد الوفيات المبلغ عنها في الصحراء، كما أدت إلى زيادة تعرض المهاجرين لانتهاكات حقوق الإنسان ومصاعبهم، حيث أصبح الوصول إلى المرافق الصحية والإمدادات خلال الرحلة صعبا، إن لم يكن مستحيلا⁶.

وفي خضم ما يحدث من عمليات تهريب المهاجرين عبر النيجر والتستر عليهم داخل كل من الجزائر وليبيا، وكذا استخدامهم في العمالة بطريقة غير شرعية، فإن هذا الأمر قد خلق انعكاسات ومخاطر ناجمة عن الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر وليبيا، هاتين الأخيرتين اللتين أصبحتا تعدان بلد مقصد للعديد من المهاجرين الأفارقة، ومن بين تلك المخاطر نورد ما يلي⁷:

- 1 - حدوث ارتفاع كبيرة في نسبة الجريمة الناتج عن سهولة التنقل من بلد إلى آخرى.
- 2 - تسبب الهجرة غير الشرعية في أن تفقد بلد المنشأ للعمال والأيدي العاملة، وتعتبر هذه من أهم السلبات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.
- 3 - زيادة في الكثافة السكانية للدولة الذي يلجأ إليها المهاجرين غير الشرعيين، كما يؤدي ذلك إلى الضغط الكبير على الخدمات العامة والبنية التحتية للدولة.
- 4 - استغلال هؤلاء المهاجرين بحيث يتم العمل مقابل أجور منخفضة جدا.
- 5 - تعرض حياة هؤلاء المهاجرين للمخاطر بسبب طريقة التنقل.
- 6 - التعرض إلى الاضطهاد والعنصرية أثناء تنقلهم.
- 7 - تغيير النسيج السكاني بما يثر ديمغرافيا على الدول المتلقية للهجرة وخاصة في الجنوب الجزائري والليبي، خاصة إذا ما تم السماح لتلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين بالبقاء، أين يتوالدون ويتكاثرون بشكل كبير، بما يمكن أن يشكلوا أقلية في المستقبل والتي يمكن استغلالها من قبل الأطراف الدولية كمقايضة وكأوراق ضاغطة.

مدينة "أغاديز" إلى ليبيا أو الجزائر، ولقد أدى تنفيذ هذا القانون إلى التأثير سلبا على الاقتصاد المحلي وعلى شبكات وتجار التهريب في منطقة "أغاديز"، حيث واجه الأشخاص الذين كانوا يكسبون رزقهم من الهجرة بالمعنى الأوسع بطلاة مفاجئة¹، فقبل عام 2015، نظم العديد من المهاجرين النيجريين والمهاجرين العابرين رحلاتهم عبر وكالات السفر في "أغاديز"، واستخدموا الطرق الرسمية للسفر إلى ليبيا أو الجزائر، وانتقلوا بمساعدة قوافل منظمة جيدا من عدة سيارات دفع رباعية، وبعد تنفيذ القانون (36-2015)، أصبحت الطرق أكثر سرية وعرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، تم تطوير العديد من الاستراتيجيات للتحايل على القيود الجديدة، وفي الوقت الراهن أصبح السائقون المحملون بالمهاجرين يغادرون ليلا ويسلكون طرقا لا تسيطر عليها السلطات النيجيرية، ونتيجة لذلك، يضيق المهاجرين وتتعطّل المركبات، ويترك هؤلاء المهاجرون عالقين في الصحراء - أغلبهم ينتهي بهم السبل في أيدي الجماعات الإرهابية وشبكات تهريب البشر الناشطة على طول الساحل الإفريقي - بالإضافة إلى ذلك، تضاعف سعر عبور الصحراء ثلاث مرات تقريبا، من حوالي 200 يورو إلى 600 يورو، وقد ازدادت الممارسات الفاسدة والانتهاكات من قبل كل من مسيري شبكات الهجرة وسلطات الدولة في النيجر، حيث ازدادت نتيجة للقانون رقم (36-2015)، أين يحرص المهربون إلى الحفاظ على سعر تنافسي لضمان اختيار المهاجرين لخدماتهم، وهو ما جعل قوات الأمن تجد طرقا للاستفادة من المهاجرين الذين يمرون عبر نقاط التفتيش، ونتيجة لذلك، أدى تقييد الهجرة في المنطقة إلى ارتفاع أسعار الرشاوى التي يحتاج المهربون إلى دفعها لمسؤولي الأمن².

ولقد كانت لحظة محورية لاقتصاد الهجرة في "أغاديز" عندما أصدرت حكومة النيجر، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبدعم تقني ومالي من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، القانون رقم (36-2015)، أين يحدد التشريع عواقب واضحة على المتورطين في الاتجار بالبشر، مع عقوبات تصل إلى 10 سنوات وغرامات تصل إلى 5 ملايين فرنك إفريقي أي ما مقداره (7.600 يورو) على "أي شخص يحظى عمدا وبغرض جني منفعة مالية أو غيرها من المنفعة المادية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بدخول أو خروج أي شخص من مواطني النيجر أو الخروج منها بشكل غير قانوني"، ولقد كانت الظروف التي تم بموجبها تمرير القانون رقم (36-2015) ومحتواه الفعلي مثيرة للجدل إلى حد كبير، سواء على الصعيد المحلي أو داخل الأوساط الإنسانية، وقد حذر النقاد من التداعيات الاقتصادية لتقييد الهجرة غير الشرعية، مؤكدين على أن هذا القانون يجرم فعليا توفير وسائل النقل أو الإقامة للراغبات الأجانب في أي مكان شمال "أغاديز"، في انتهاك لحقوق مواطني المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وأشاروا إلى أن هناك تأثيرا محتملا آخر هو أن القانون سيدفع المهاجرين - حتى أولئك الذين كانوا في النيجر بشكل قانوني - إلى اتخاذ مسارات أكثر خطورة وملتوية عبر الصحراء لتجنب اكتشافها من قبل السلطات النيجيرية، وحذروا أيضا من أن التداعيات الاقتصادية يمكن أن تزعزع

6 - Libya Migrant Report, *Op. cit.*, p. 25.

7 - أسماء أحمد محمد، "أضرار الهجرة غير الشرعية"، 26 جوان 2018، الموسوعة العربية الشاملة، تاريخ الاطلاع: (2025/03/24)، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3W0RYb8>

1 - Mattea Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, *Op. cit.*, p. 01.

2 - Mattea Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, *Op. cit.*, p. 06.

3 - Peter Tinti, *Op. cit.*, pp. 22 – 23.

4 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 30.

5 - Peter Tinti, *Op. cit.*, p. 43.

أمراض الملاريا والتهاب الكبد⁴، نظرا لتفشيا بشكل ملفت للانتباه خاصة في الولايات الجنوبية الجزائرية الحدودية.

الخاتمة:

لقد أحدثت الموجات الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من النيجر نحو الجنوب الجزائري والليبي تحديات كبيرة للأمن الوطني في الجزائر وليبيا، الأمر الذي شكل معضلة أمنية، اجتماعية، واقتصادية على المناطق الجنوبية التي وفدت إليها الأعداد الكبيرة من المهاجرين الأفارقة، لذلك لا بد من البحث عن حلول من أجل الحد من عدم دخول تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى الجزائر وليبيا، في ظل حالة الانفلات الأمني والانقلابات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الراهن والتي قد تزيد من أعداد المهاجرين الفارين من ويلات الحروب والانقلابات ومخلفاتها وسوء الأوضاع الاقتصادية، ولذلك لا بد من تعزيز التنسيق بين الجزائر وليبيا والنيجر والمنظمة الدولية للهجرة من أجل إعادة المهاجرين غير الشرعيين من جنوبي الجزائر وليبيا إلى شمال النيجر، ومن ثم تصريفهم إلى بلدانهم الأصلية وتوزيع المهام بين الدول الثلاث والمنظمة الدولية للهجرة.

قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

- 1 – الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية يرسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015.
- 2 – أسماء أحمد محمد، "أضرار الهجرة غير الشرعية"، 26 جوان 2018، الموسوعة العربية الشاملة، تاريخ الاطلاع: (2025/03/24)، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3W0RYb8>
- 3 – رقية العاقل، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4، (ديسمبر 2015).
- 4 - شادي إبراهيم، "الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية"، 04 سبتمبر 2023، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: (2025/02/16)، نقلا عن الرابط التالي: <https://tinylink.info/W44A>
- 5 – شريفة كلاع، "الهجرة غير الشرعية كمهدد للأمن الوطني المغاربي وآليات مكافحتها"، بحث منشور مقدم في أعمال مؤتمر "التحديات الأمنية والاقتصادية في إفريقيا"، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، يوم 5 أبريل 2016، جمال محمد السيد الضلع (محررا)، مركز جامعة القاهرة للطبع والنشر.
- 6 – عبد الله الشريف، "تهريب البشر... مليشيات تتحكم بالأرواح في ليبيا"، 30 أوت 2017، تاريخ الاطلاع: (2025/02/03)، نقلا عن الرابط التالي: <https://tinylink.info/VWp3>
- 7 - مصطفى فاروق قسنطيني وآخرون، "مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية إنسانية لظاهرة

يمكن القول بأن التهديدات والأخطار الكامنة والظاهرة للهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني تترابط فيما بينها محدثة أثارا سلبية على دولتي الجزائر وليبيا، إذ تتضح أن الهجرة غير الشرعية تعتبر من أهم التحديات والمخاطر المؤثرة على أمن الإقليم ككل، نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل: التهريب وتجارة السلاح، بالإضافة إلى الأمراض والأفات الاجتماعية المصاحبة لها، إذ أن هناك ربط متزايد بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية باعتبار الواحدة منهم تدعم الأخرى، أي أن انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا يتم إلا عبر القنوات الرسمية التي يُحدثها المهاجرين غير الشرعيين¹ أثناء تنقلهم، ونظرا لما يحدثونه أيضا من تهديد خلال هجراتهم إلى داخل الجزائر وليبيا، من خلال الإطاحة بقانونية مؤسسات الدولة فيهما، وذلك باللجوء إلى التزوير وتعريض حياة المواطنين للأفات الخطيرة التي ينشرها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، إذ يتم طرد هؤلاء المهاجرين وإرجاعهم إلى الحدود الصحراوية القادمين منها، خارج الإطار الإقليمي للدولة وفي فضاء مفتوح، هذه الفضاءات هي متقطعة على طول الحدود الصحراوية للدول الساحل، أين يتم إيصال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، وفي خضم فضاء مغلق لا يسع لهؤلاء المهاجرين سوى ممارسة النشاطات الإرهابية للحصول على الحصانة من جهة، ومداخيل مالية تمكنهم من العيش بل والحصول على أرباح من جهة أخرى، وحتى الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، كما أن التنقل السري المحكم الذي يقدمه أعضاء القاعدة بكل من مالي، موريتانيا والنيجر يزيد من خطورة التحدي الأمني الذي تواجهه الجزائر وليبيا إزاء ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية القادمين من دول الساحل وغرب إفريقيا، وهذا الأمر إن كان يبين أمرا فهو يبين مدى إمكانية تنقل هؤلاء المجرمين وقطعهم لحدود الدول من دون أي خوف أو ارتباك، وهم مسلحين بأحدث الأسلحة².

ومن بين انعكاسات وتداعيات الهجرة غير الشرعية أيضا وارتباطها مع القضايا الاجتماعية والصحية، نجد استفحال وانتشار الأمراض الجنسية بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، وبين أوساط سكان المنطقة الأصليين، وعلى رأس هذه الأمراض مرض "نقص المناعة المكتسبة" أو "السيدا" (SIDA)، فأصبحت السيدا تمثل تهديدا صحيا لكل المجتمعات التي يتواجد بها المهاجرين، لما له من تداعيات خطيرة على صحة الفرد والمجتمع، إذ ينتقل هذا المرض عن طريق الممارسات اللاأخلاقية التي ينشرها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، الأمر الذي جعل من هذا الداء يهدد سكان منطقة الجنوب في ظل انعدام المراقبة الصحية، كما نجد أمراض جديدة أخرى لا تقل ضررا عن فقدان المناعة المكتسبة والمتمثل في "فيروس الإيبولا" (Virus D'Ebola) الذي انتشر بسرعة في غرب إفريقيا، الأمر الذي جعل العدوى تنتقل عن طريق المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تلك المناطق الإفريقية³، إضافة إلى

- 1 – شريفة كلاع، "الهجرة غير الشرعية كمهدد للأمن الوطني المغاربي وآليات مكافحتها"، بحث منشور مقدم في أعمال مؤتمر "التحديات الأمنية والاقتصادية في إفريقيا"، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، يوم 5 أبريل 2016، جمال محمد السيد الضلع (محررا)، مركز جامعة القاهرة للطبع والنشر، ص. 106.

- 2 – رقية العاقل، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4، (ديسمبر 2015)، ص.ص. 63 – 66.

1 – Laura de paoli, "An Ebola Summary", East, V.108, (January, February 2015), p. 08.

2 - "African illegal immigrants export eight killer diseases to Algerians", 11 May 2013, accessed: (17/03/2025), see: <https://tinylink.info/YWY8>

15 - Peter Tinti, Peter Tinti, Tackling the Niger–Libya migration route how armed conflict in Libya shapes the Agadez mobility economy, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, London, (July 2024).

16 - Raouf Farrah, Algeria's Migration Dilemma, Migration and human smuggling in southern Algeria, (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, December 2020).

17 - Wendy Williams, Shifting Borders Africa's Displacement Crisis and Its Security Implications, Africa Center for Strategic Studies Research, Washington, DC, Paper No. 8, (October 2019).

18 - Managing Trafficking in Northern Niger, Report: N.285, 06 January 2020, International Crisis Group.

19 - "August 2023: Deported persons stranded in Assamaka and elsewhere in Niger in conditions that remain precarious, Deportations continued by Algeria", Alarme Phone Sahara, 30 August 2023, accessed: (16/03/2025), see: <https://tinylink.info/VofD>

20 - Libya Migrant Report, Round 50, Report, Round 50, Libya, International Organization for Migration (IOM), Libya, (October - December 2023).

21 - Migrants Niger in Libya, (June 2024), DTM Displacement Tracking Matrix, International Organization for Migration (IOM), Libya.

22 - "African illegal immigrants export eight killer diseases to Algerians", 11 May 2013, accessed: (17/03/2025), see: <https://tinylink.info/YWY8>

الهجرة"، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPPD، فيينا، النمسا،

2010

2 – باللغة الأجنبية:

8 - Alexander Rosenplänter, "Niger after the Coup: new migration patterns in the Sahel?", 08 may 2024, Friedrich-Ebert-Stiftung, accessed: (16/03/2025), see: <https://tinylink.info/W3WZ>

9 - Anthony Morland, "Normalising the extreme", in: Mixed Migration Review 2023, Regional issues through regional perspectives, (Editors: Chris Horwood & Bram Frouws), (Mixed Migration Centre, 2023).

10 - Améla Secretin & Théo Dupard & Maëlle Parfait & Hassane Abdoulaye, Desert of rights: Deadly Pushbacks at The Algeria – Nigeria Border, report, (SPECT), 18 December 2024.

11 - Julia Van Dessel, "Externalization through 'awareness-raising': the border spectacle of EU migration information campaigns in Niger", Territory, Politics, Governance, V. 11, N. 03, (October 2021).

12 – Laura de paoli, "An Ebola Summary", East, V.108, (January, February 2015).

13 - Mark Micallef, The Human Conveyor Belt: Trends in human trafficking and smuggling in post-revolution Libya, (Geneva: The Global Initiative against Transnational Organized Crime, March 2017).

14 - Mattea Weihe, Lea Müller-Funk, and Mounkaila Abdou, "How EU Pressure Hampers Circular Migration between Niger and Libya", GIGA Focus Middle East, N. 05, (November 2021).